

منهم العشرة المشقة بالعبادة كما جحد المزيق وقيل في الماتين و
واستعده العدا في الحديث مساج العقبين فقد رواه
من الصحابة في يوم المشقة ايضا ونص علي بن ابي طالب
البدوي في حديثه في الصلاة فقد رواه في حديثه
صحايبا منهم العشرة ايضا في حديثه ابن ابي عمير
ذو له من الاحاديث في حديثه ابن ابي عمير عن
منه في حديثه علي بن ابي عمير في شرح التخية واللق
المتقدمة فيفيد العلم الضروي وهو الذي يضطر اليه الانسان
يجب لا يمكن وضعه هذا هو الممتد وقيل فيفيد العلم الاقنونا
قال في التخية وبشيء في الحال في رده و ما تقدم انه
بصورة عود معني هو الصحيح ومنه من عينه في الربعة وقيل
في حنة وقيل سعة وقيل عشرة قال السيوطي وهو الاصح
عندي وقيل في الاثني عشر وقيل في اربعين وقيل في سبعين
وقيل غير ذلك قال العاقظ بن يحيى وتتملك كل قائل بدليل جافيه
ذكر ذلك المعدد فاذا العلم وليس بلازم ان يظهر في غيره لا يقال
الاقتصاص اذ في والله اعلم **ممنوع** هو ما روي بلقط
دون بيان للمحدثين والاضا والسمع في اشارة اليه بقوله
كمن حيد وعن كرم فاستغني بالمثال عن العدي فقلنوا
في ملك الاسناد الممنوع فالذي صحه جهه الحديثي وغيرهم
انه من المتصل بشرط سلامة ممنوعة من التدليس وبشرط
ثبوت ملاقاته كن رواه عنه بالعمنة علي ما ذهب اليه
البخاري وغيره ابن الدين وغيرهما من ائمة الحديثين مسلم
يشترط الثابت بل التي يثبتون فيهما في محض واحد وان
بان في خبر قط انها اجنبيا او تشاها لكان قال ابن الصلاح
فيما قال مسلم نظري لانهم كشيء ما يرسون عن عاصده
ولم يلقوه فاشترط لغيرها لتعمل العمنة عملي السماع واشترط
ابن السمان طول الصحبة بينها وابي عمير الذي كونه
معدونا

معدونا بالرواية عنه والقا في ان يدركه ادواته وبنوا هل
المعنع من المرسل والمنقطع وان لم يكن رويك مولا ساهتي يظهر
انقاله بهيئة من طريق اخر انه سمعه لان عن لاشي شي
من انواع التعل قال الترمذي في هذا مورد وابعاء السلف
قايمة قال الحافظين في قد ندر عن ولا يوادها حكم اتصال
او انقطاع بل ذكر قصة سوا اذ كرها ان لا يتعد بر عن ولا يوادها
في حكم اتصال او انقطاع بل ذكر قصة سوا اذ كرها ان لا يتعد بر عن ولا يوادها
اي عن قصة فلان او شانه او نحو ذلك مثاله ما رواه ابن ابي عمير
في تاريخه عن ابيه قال حدثنا ابي بكر بن عياش قال حدثنا ابي
اسحاق عن ابي الاصم انه اخبره بذلك وان كان قد لقيه و
منه لانه يستعمل منه ان يكون اخبره بعد قتله وانما اراد نقل
ذلاء يتعد برفضان محذون مما تنذر **الثانية** ذهب جمهور
العلماء في مال ذلك حكمه في التمهيد عن ابي التوبة بين الرواية
بالعمنة وبين الرواية ان فلانا قال كذا لا اعتبار بالحدوث
ولا الالفاظ انها هي اللغا والمجالس والسماع والمشااهدة بالسلامة
من التدليس وقال البيهقي انه محمول على الاقنونا صحتي بييني
السمع في ذلك الخبر بيته من جهة اخرى قال ابن عبد البر لا يمان
لهذا الا اجماعهم علي ان الاسناد هو المتصل بالصحابي او قال فيه
قال او ان ابن ابي عمير او سمعت من فلان قال العراقي الصواب ان من ادرك
ما رواه من قصة وان لم يعلم انه شاهد لها بشرط السلامة من التدليس
يحكم حديثه بالوصل سواء رواه يقال او عن او ان ذكر او حمل او نحو
ومن لم يدور ذلك صحابيا ان تابعوا من رسل صحابيين او تابعي او
مقطع او لم يسنده لمن رواه عنه والا متصل سوا روي عن او غير
هذه قاعدة يعمل بها **ومهم ما فيه** وان لم يسم بالجنون اي لم يسم
ذلاء الدروي فضلا او امارة في الحديث او في الاسناد وقابرة
معدونا المزمع في الالهة لاسما الجهالة التي يورد معها الحديث حينا
يكون الاجاهم في الاسناد وقرصنف في ذلك العاطي وغيره ومن امثلة